

مدارك مؤسسة عراقية غير ربحية مستقلة تأسست سنة ٢٠٠٤،

وتتظم:

١. مركز مدارك للأبحاث والدراسات،

٢. المركز العراقي لثقافة الطفل،

٣. المرصد النيابي العراقي،

٤. مجلة مدارك.

المرصد النيابي العراقي: مشروع لمراقبة وتوثيق عمل مجلس النواب، انطلق في بداية الدورة الثانية للمجلس ٢٠١٠-٢٠١٤.

موقع المرصد <http://www.miqpm.com>

تقرير السنة التشريعية الرابعة للدورة الانتخابية الثالثة
للمدة من ٢٠١٧/٧/٤ الى ٢٠١٨/٤/٣٠

هيئة التحرير

رئيس مجلس الادارة

سعدون محسن ضمّد

مدير المرصد والمشرف العام على
التقرير

المدير التنفيذي للمرصد

محرر

محرر

د. مزهر جاسم الساعدي

جلال عبد الزهرة رسن

كاظم عبد الزهرة

شمخي جبر

الفهرست

٣	المقدمة:
١٣	الحضور و الغياب
٢٢	الأداء التشريعي
٢٣	تصنيف القوانين
٢٨	الحركات غير التشريعية
٢٨	عمل اللجان
٣١	الدور الرقابي
٣٢	عدد الفقرات المنفذة و الغير منفذة
٣٣	مخالفات المجلس
٣٤	رصد خاص (لائحة السلوك البرلماني)

المقدمة

يستكمل فريق المرصد عمله بمراقبة الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤ - ٢٠١٨) بإصدار تقرير السنة التشريعية الرابعة للمدة من ٢٠١٧/٧/٤ الى ٢٠١٨/٤/٣٠ ، ويتضمن أداء مجلس النواب التشريعي والرقابي لتسع وأربعون جلسة، فضلا عن عمل اللجان الدائمة ودورها في أنجاز مقترحات ومشاريع القوانين وأحالتها الى هيئة الرئاسة لإدراجها في جداول أعمال المجلس، كما يتضمن أداء المجلس المنصوص عليه في المادة ٦١ من الدستور العراقي وكذلك المنصوص عليه في نظامه الداخلي.

إن فريق عمل المرصد يؤكد حرصه الشديد على تحري الدقة والحيادية في مخرجاته، عبر اعتماده برنامج إدخال الكتروني خاص، لتلافي نسبة الأخطاء التي تقع في حال الإدخال اليدوي أو في حال تفريغ البيانات، وكذا بالنسبة للمخططات البيانية. أنشأ المرصد قاعدة بياناته الخاصة بناء على المعطيات التي يقدمها:

- ١- الراصدون الذين تم تدريبهم في مؤسسة مدارك.
- ٢- الدائرة البرلمانية.
- ٣- الدائرة الإعلامية في مجلس النواب.
- ٤- الموقع الالكتروني للمجلس.
- ٥- الاتصال المباشر مع لجان المجلس.
- ٦- وسائل الإعلام.

لقد اعتمد التقرير في بعض بياناته على التراكم في أداء المجلس بناء على قاعدة البيانات التي تم إنشائها خصيصا للمرصد بغية القياس الدقيق وإظهار الفروق في الأداء بين كل شهر على حده وبين كل فصل تشريعي على حده.

ملخص رقمي لهذه السنة التشريعية

العنوان	المجموع
عدد الجلسات	٤٩
عدد القوانين المقروءة قراء أولى	٦٨
عدد القوانين المقروءة قراءة ثانية	٥٣
عدد القوانين المصوت عليها	٢٩
عدد الاستجابات	٣
عدد الاستضافات	٦
عدد البيانات المقروءة	٣٧
عدد مرات التصويت	١٤٧
عدد الكلمات المقروءة	١
عدد التقارير	٩
سؤال شفهي	٠
عدد الفقرات (جدول الاعمال)	٥٦٢
عدد الفقرات غير المنفذة	٣٥٨

معدل حضور الأعضاء شهريا للسنة التشريعية الرابعة :

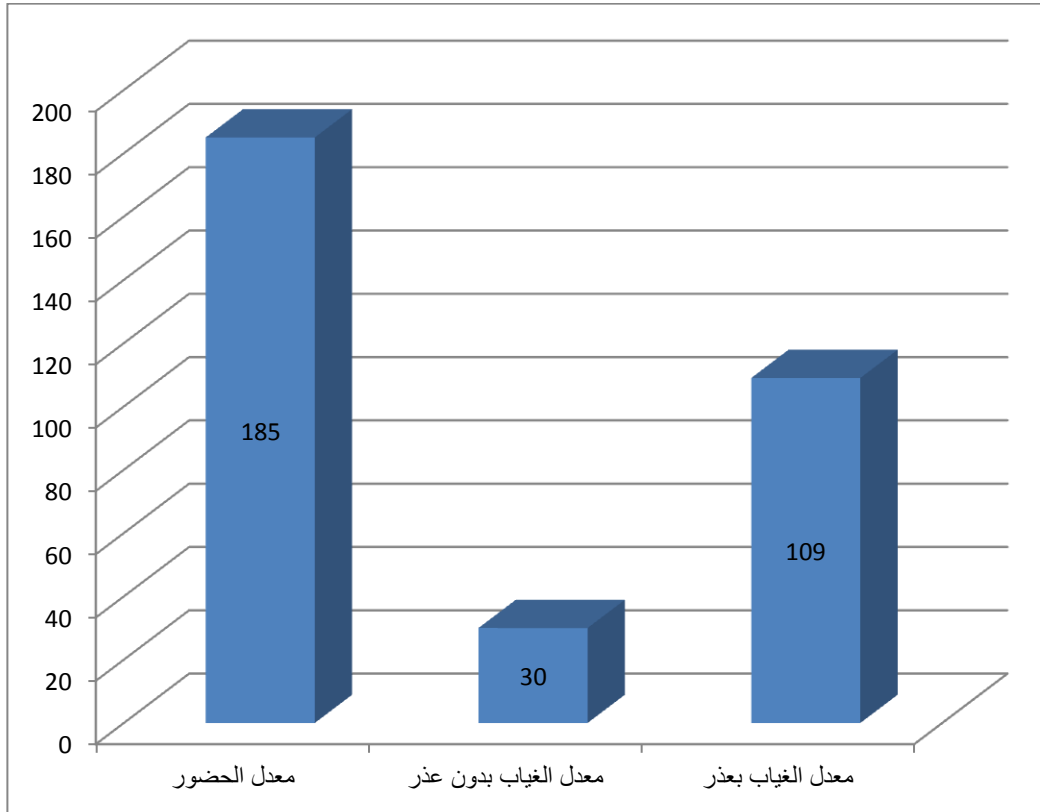
الشهر	معدل الحضور (نائب لكل جلسة)
تموز	١٩٥
آب	٢٠٢
أيلول	١٧٥
تشرين الاول	١٧٦
تشرين الثاني	١٧٧
كانون الثاني	١٩٧
شباط	١٧٠
آذار	١٩١
المعدل العام	١٨٥

ان معدل الحضور العام لجلسات الفترة التي يغطيها التقرير هو (١٨٥) نائبا حيث انه هبط عن معدل السنة السابقة بشكل كبير حيث كان معدل الحضور في السنة الثالثة (٢٠٣) نائبا،

و كانت أقل الجلسات حضورا هي الجلسة (١٢) من الفصل التشريعي الثاني لهذه السنة حيث اقتصر الحضور فيها على (١٦٥) نائبا.

اما أكثر الجلسات حضورا فهي الجلسة (٥) من الفصل التشريعي الثاني لهذه السنة حيث حضر فيها (٢٦٠) نائبا.

وهذا يعني :
ان جلسات المجلس تسجل غياب ١٣٩ نائبا في كل جلسة هي حصيلة عدم حضور
١٠٩ نائبا بعذر رسمي وغياب ٣٠ نائبا بدون عذر رسمي , مما يعني ان اكثر من ثلث
الاعضاء لا يحضرون جلسات المجلس وكما موضح في المخطط التالي.



ساعات عمل البرلمان

قسم فريق عمل المرصد النيابي عدد ساعات عمل البرلمان كما موضح بالجدول الاتي على الشهور الخاصة بهذا التقرير وكان المجموع النهائي هو ١٢٩ ساعة لمجموع الجلسات خلال هذه الشهور أي ما يعادل (٥,٤) يوم كامل او ما يعادل (١٨,٤) يوم عمل بمعدل سبع ساعات عمل يوميا. ومقارنة بعدد الجلسات خلال هذه الفترة البالغ ٤٩ فأن معدل الجلسة الواحدة من الوقت يبلغ (٢,٦) ساعة تقريبا لكل جلسة.

الشهر	عدد ساعات
تموز	١٦,٥٥
آب	٢٣,٧٥
ايلول	١٤,٦
ت. الاول	٩,٦
ت. الثاني	٩,٦
كانون الثاني	٢٣,٢
شباط	١٨,٧٥
آذار	١٣
نيسان	٠
المجموع	١٢٩,٠٥

ملخص الدور التشريعي

تابع فريق المرصد النيابي الاداء التشريعي لمجلس النواب للفترة التي يغطيها التقرير وكانت مخرجاته كالآتي:

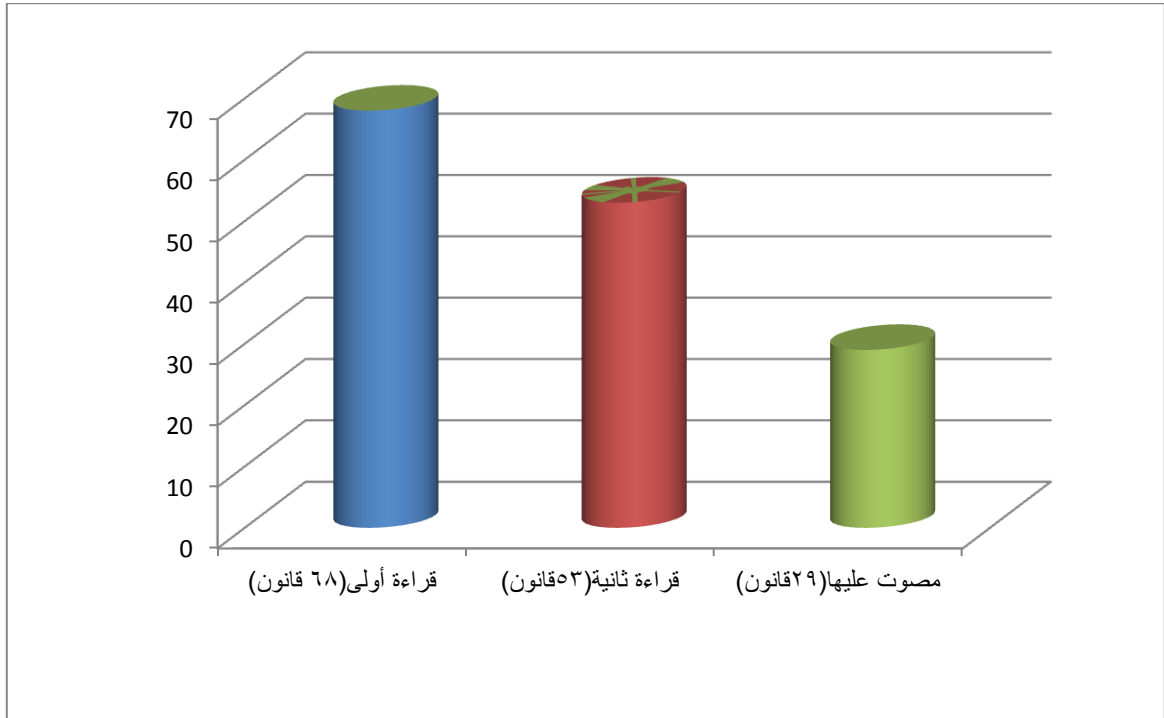
1. بلغ مجموع حركة مشاريع القوانين المقروءة قراءة أولى وقراءة ثانية ومصوت عليها (١٥٠) حركة وتفصيلها على النحو الآتي:

قراءة أولى: (٦٨).

قراءة ثانية: (٥٣).

المصوت عليها: (٢٩).

مخطط ملخص القوانين للفصل التشريعي الثاني من السنة الرابعة



2 . تجدر الإشارة إلى أن القوانين المصوت عليها كانت (١١) مقترح قانون, (١٨) مشروع قانون.

3 . جاءت الحركات التشريعية بحسب شهور هذا الفصل على النحو الآتي:

أ. كان شهر اذار هو الأكثر فاعلية إذ انجزت فيه اربعة و ثلاثون حركة تشريعية تضمنت (١٣) قراءة أولى و(١١) قراءة ثانية و(١٠) تصويت.

ب. وجاء شهر كانون الثاني بالمرتبة الثانية، إذ انجزت فيه ثلاثة وعشرون حركة تشريعية تضمنت (١٥) قراءة أولى و(٦) قراءة ثانية و(٢) تصويت.

ت. ثم شهر شباط بالمرتبة الثالثة، إذ احتوى على سبعة عشر حركات تشريعية تضمنت (٥) قراءة أولى و(١١) قراءة ثانية و(١) تصويت.

4 . تميزت الجلسة (١٤) من الفصل التشريعي الثاني للسنة الرابعة خلال هذه المدة التي يغطيها التقرير بقراءة ستة قوانين قراءة أولى، ما يجعلها الأولى من بين الجلسات من هذه الناحية. وكذلك بتحقيقها أعلى عدد مرات انجاز القراءة الثانية لمشاريع القوانين إذ قرئت فيها ستة قوانين. كما حققت أعلى عدد مرات التصويت على القوانين حيث تم فيها التصويت على ثمانية قوانين.

ملخص الدور الرقابي

الاستجاب

انجز مجلس النواب خلال هذه السنة التشريعية ثلاثة استجابات وكما موضح في الجدول الآتي:

المُستَجوب	طالب الاستجواب	رقم وتاريخ الجلسة	نتيجة الاستجواب
١ السيد سلمان الجميلي وزير ووزير وكالة	عالية نصيف جاسم	ج(١٣) ١٥ - ٨ - ٢٠١٧	القناعة باجوبة الوزير
٢ السيد حسن الراشد وزير الاتصالات	هدى سجاد	ج(٣٤) ٢٧/١١/ ٢٠١٧	لم يستكمل الاستجواب وانتهى الفصل التشريعي
٣ وزير الكهرباء قاسم الفهداوي	عبد الرزاق محبيس + حنان الفتلاوي	ج(١٠) ٢٠١٨/٢/٣	لم تتم عملية التصويت لحسم القناعة بالأجوبة

مخالفات المجلس

أولاً: شهدت السنة التشريعية الرابعة مخالفة صريحة لقانون استبدال الاعضاء اذ تجاوزت غيابات عدد من النواب الحد المسموح به ولم تتخذ بحقهم أي إجراءات من قبل المجلس¹.

اسم النائب	عدد الغياب	النسبة
عدنان رميض خرنوب	٣٠ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٨٨%
عبد الهادي محمد تقي سعيد حسين	٢٦ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٧٦%
مثال جمال حسين احمد	١٩ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٥٥%
عادل نوري محمد عبد المحمد	١٦ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٤٧%
عبد الله حسن رشيد دخيل	١٦ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٤٧%
فيان دخيل سعيد خضر	١٦ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٤٧%
شاخه وان عبد الله	١٥ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٤٤%
طالب عبد الكريم محمود حامد	١٤ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٤١%
سيروان عبد الله اسماعيل عزيز	١٣ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	٣٨%

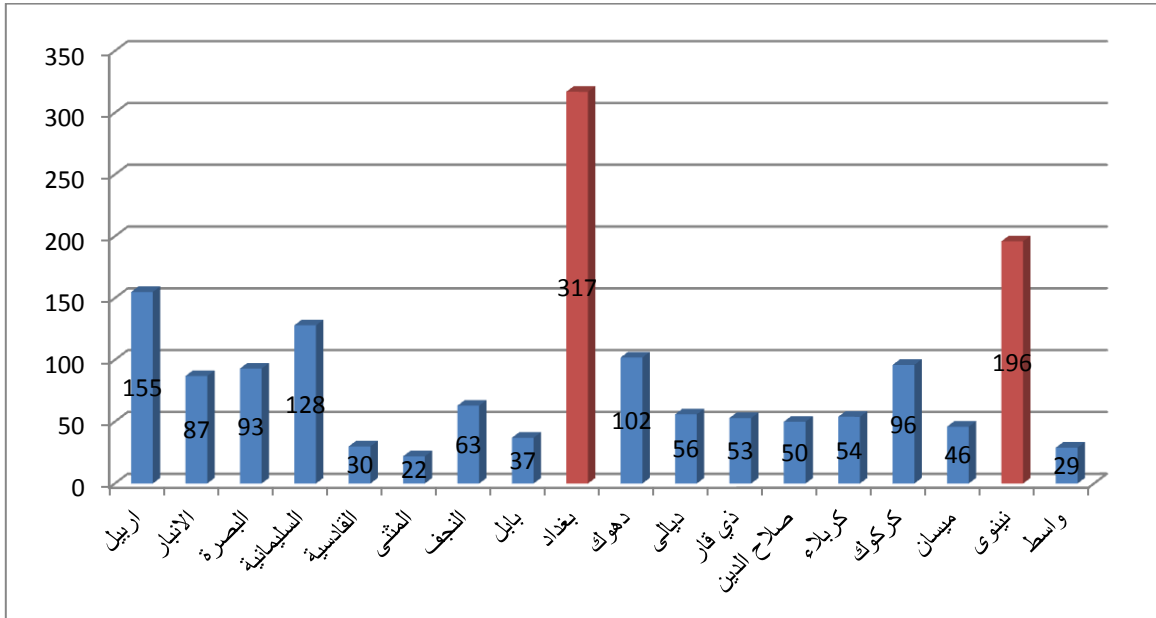
¹ قانون استبدال الأعضاء المرقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٧ المادة الاولى سابعاً: (اقالة العضو لتجاوز غياباته بدون عذر مشروع لأكثر من ثلث جلسات المجلس من مجموع الفصل التشريعي الواحد).

٣٨%	١٣ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	مثنى امين نادر حسن
٣٥%	١٢ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	اردلان نور الدين محمد
٣٥%	١٢ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	اشواق نجم الدين عباس محمد
٣٥%	١٢ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	ريناس جاتو محمد يونس
٣٥%	١٢ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	نجيبة نجيب ابراهيم
٣٥%	١٢ من ٣٤ جلسة في الفصل الاول / سنة رابعة	قتيبة ابراهيم تركي جاسم
١٠٠%	١٥ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	عدنان رميض خرنوب
٨٠%	١٢ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	سيروان عبد الله اسماعيل
٧٣%	١١ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	مثال جمال حسين
٦٠%	٩ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	طالب عبد الكريم محمود
٦٦%	١٠ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	محمود داود سلمان
٤٦%	٧ من ١٥ جلسة في الفصل الثاني/سنة رابعة	مطشر حسين علوي

٢- خالف المجلس نظامه الداخلي في مادته الثانية والعشرون ثالثا التي تنص على: (تتعد جلسات المجلس على الاقل يومين في الاسبوع) اذ لم تتعد اية جلسة في الاسبوع لعشرة اسابيع متفرقة وعقدت جلسة واحدة في الاسبوع لعشر مرات متفرقة والجلسات هي (٣٤، ٢٩، ٢٦، ٢٥، ٢٤) للفصل التشريعي الاول والجلسات (١٢، ١١، ١٤، ١٣، ١٥) للفصل التشريعي الثاني.

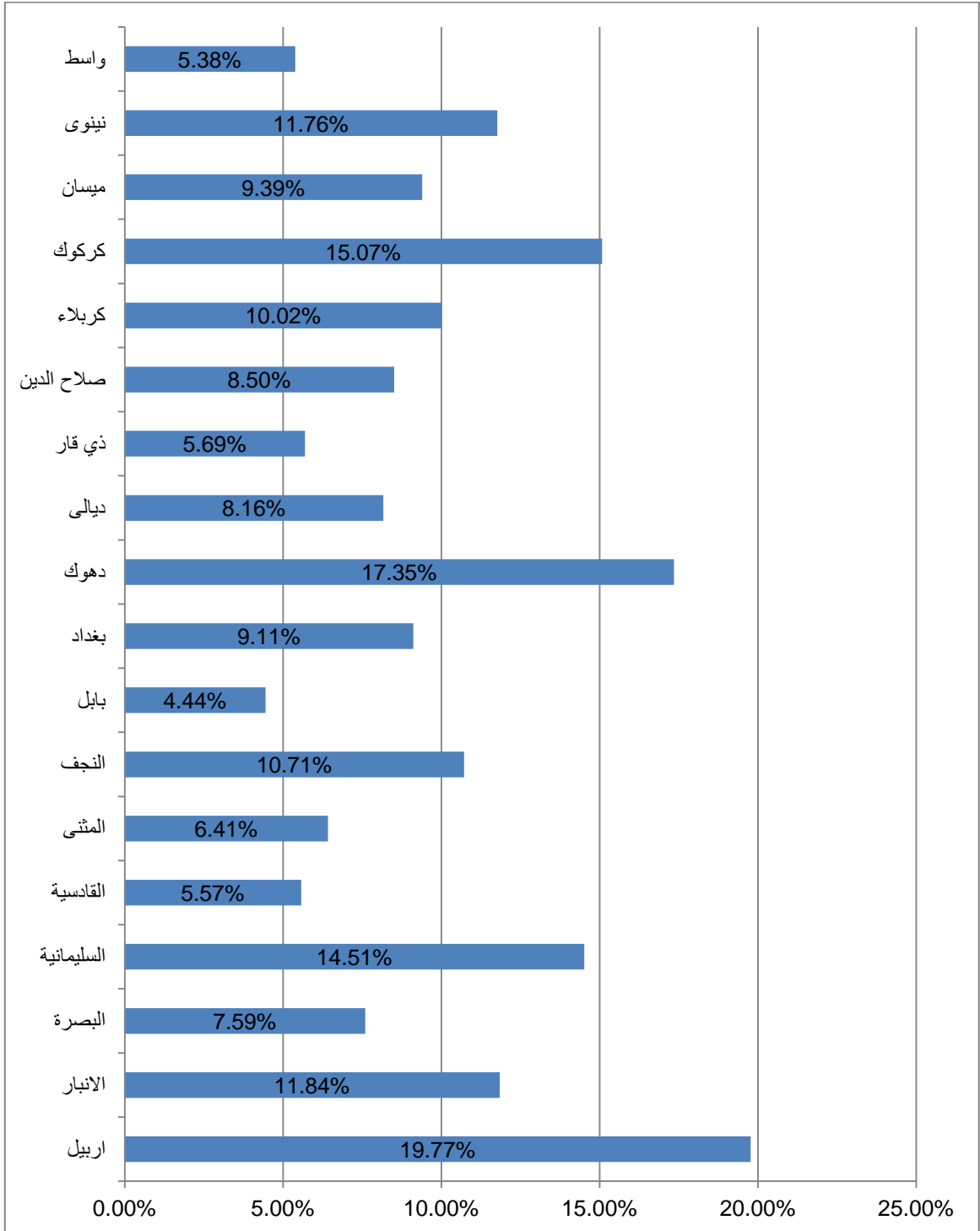
تفاصيل غيابات المجلس

1. رسم بياني بعدد غياب الأعضاء بحسب المحافظات

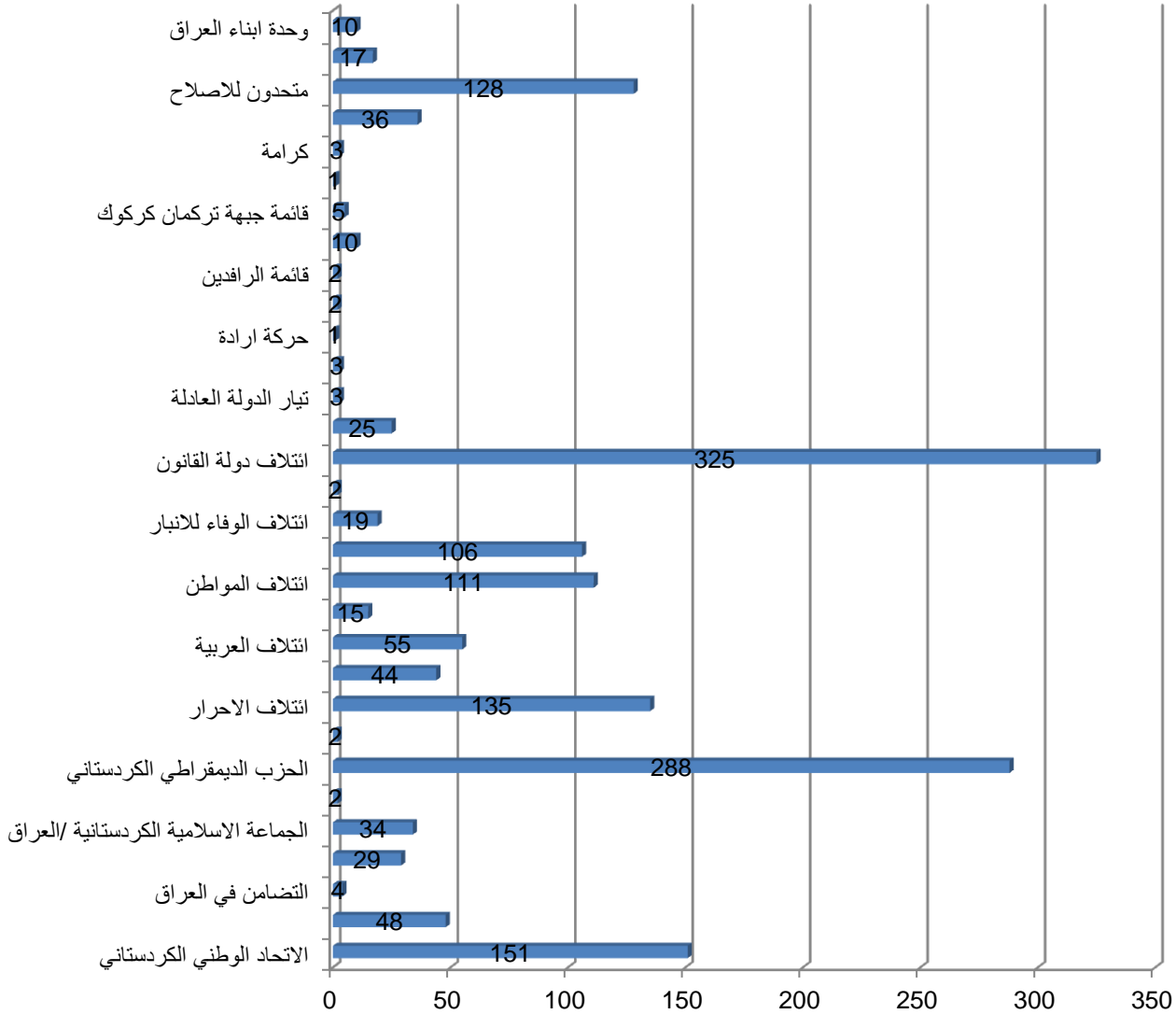


2. النسبة المئوية للغياب بحسب المحافظات

تم احتساب النسبة المئوية لغيابات الأعضاء بحسب المحافظات عن طريق قسمة عدد غياب المحافظة الواحدة مقسوما على عدد نوابها مقسوما على عدد جلسات هذا الفترة والبالغة (٤٩) جلسة لهذه السنة التشريعية. وقد تبين أن أكثر المحافظات غيابا هي محافظ اربيل بنسبة ١٩,٧% ، تليها محافظة دهوك بنسبة ١٧,٣٥% ثم محافظة كركوك بنسبة ١٥% ، وكانت محافظة بابل اقل نسبة غياب من بين المحافظات .

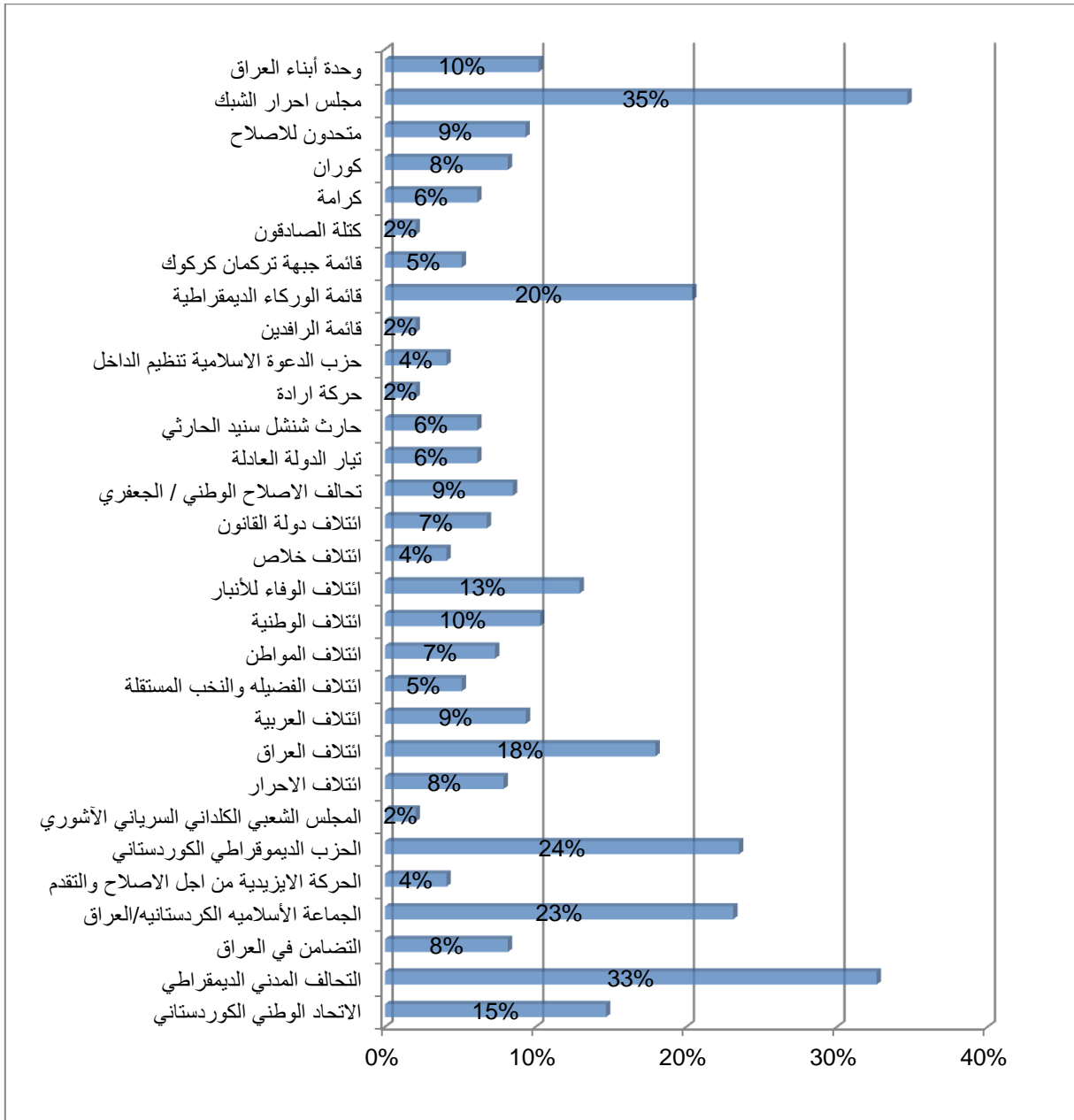


3. غيابات الأعضاء موزعة بحسب الائتلافات

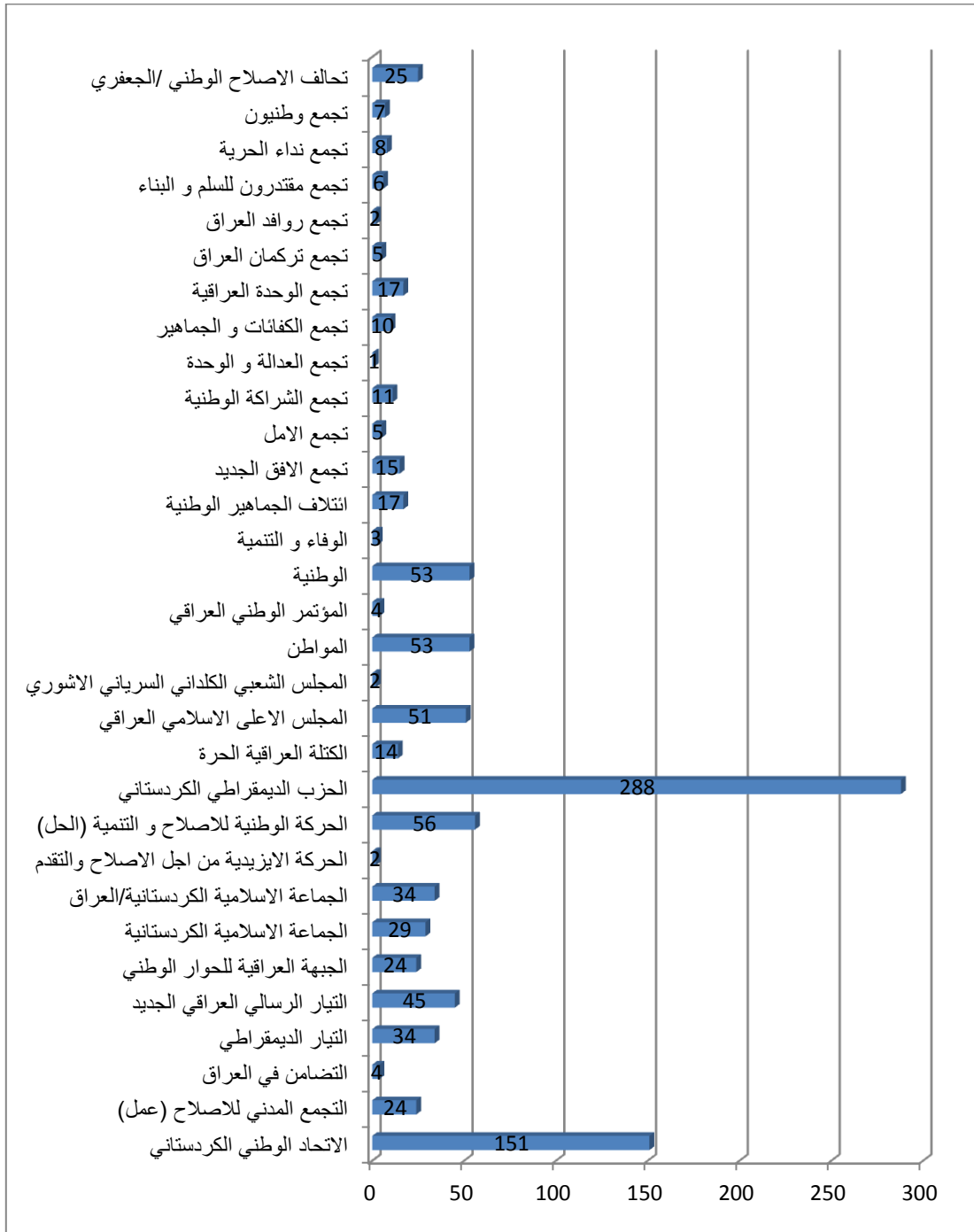


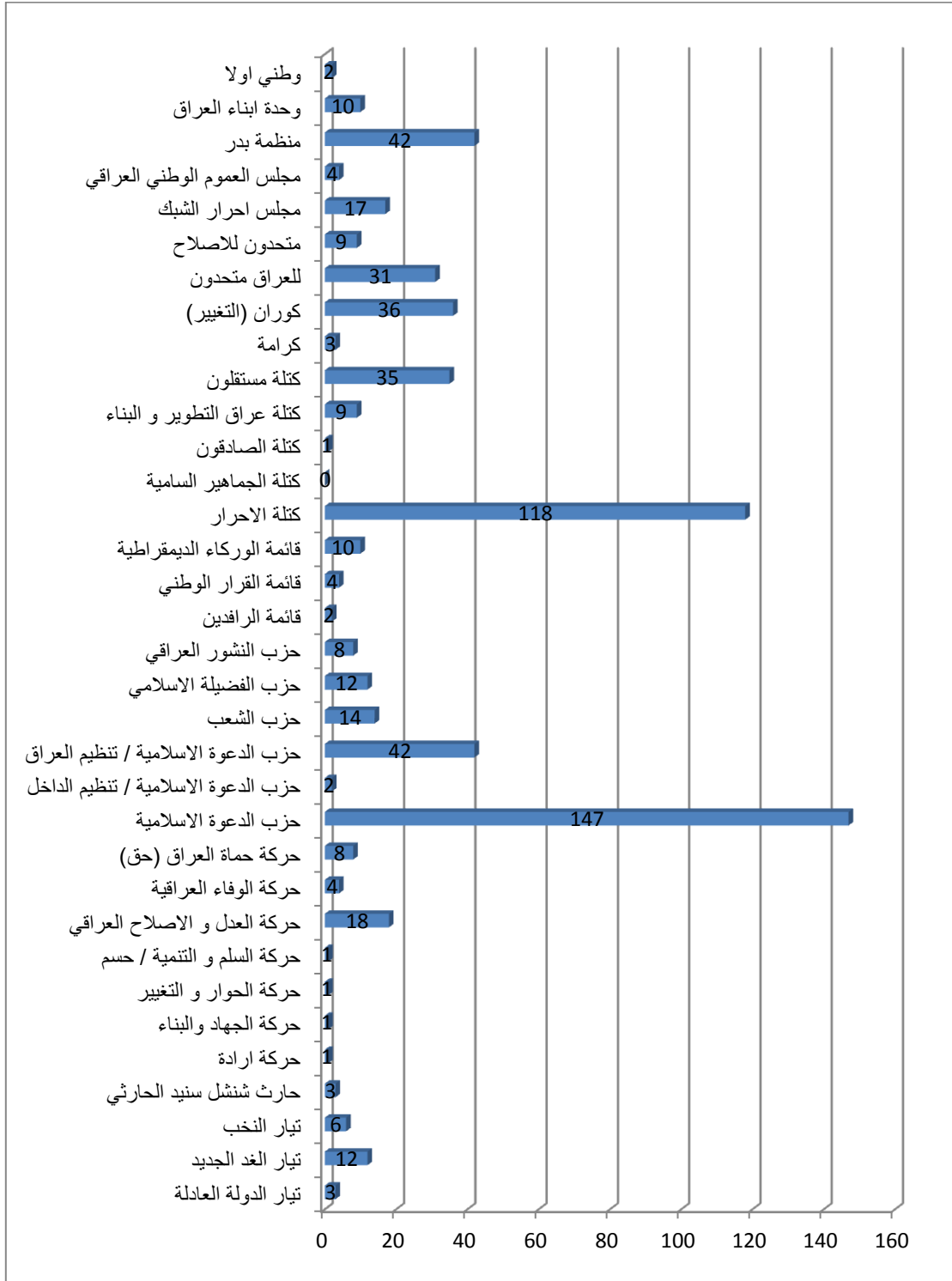
4. النسبة المئوية لغيابات الأعضاء بحسب الائتلافات

يسعى المرصد، من خلال استخراج النسبة المئوية للغيابات بحسب الائتلافات، إلى رفع الاشتباه الذي يسببه كثرة الغيابات في الائتلافات الصغيرة بالنسبة لممثليتها من الائتلافات الكبيرة. وقد تم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الغياب على عدد نواب الائتلاف على عدد جلسات السنة التشريعية الخاصة بهذا التقرير والبالغة (٤٩) جلسة، وكما موضح أدناه.



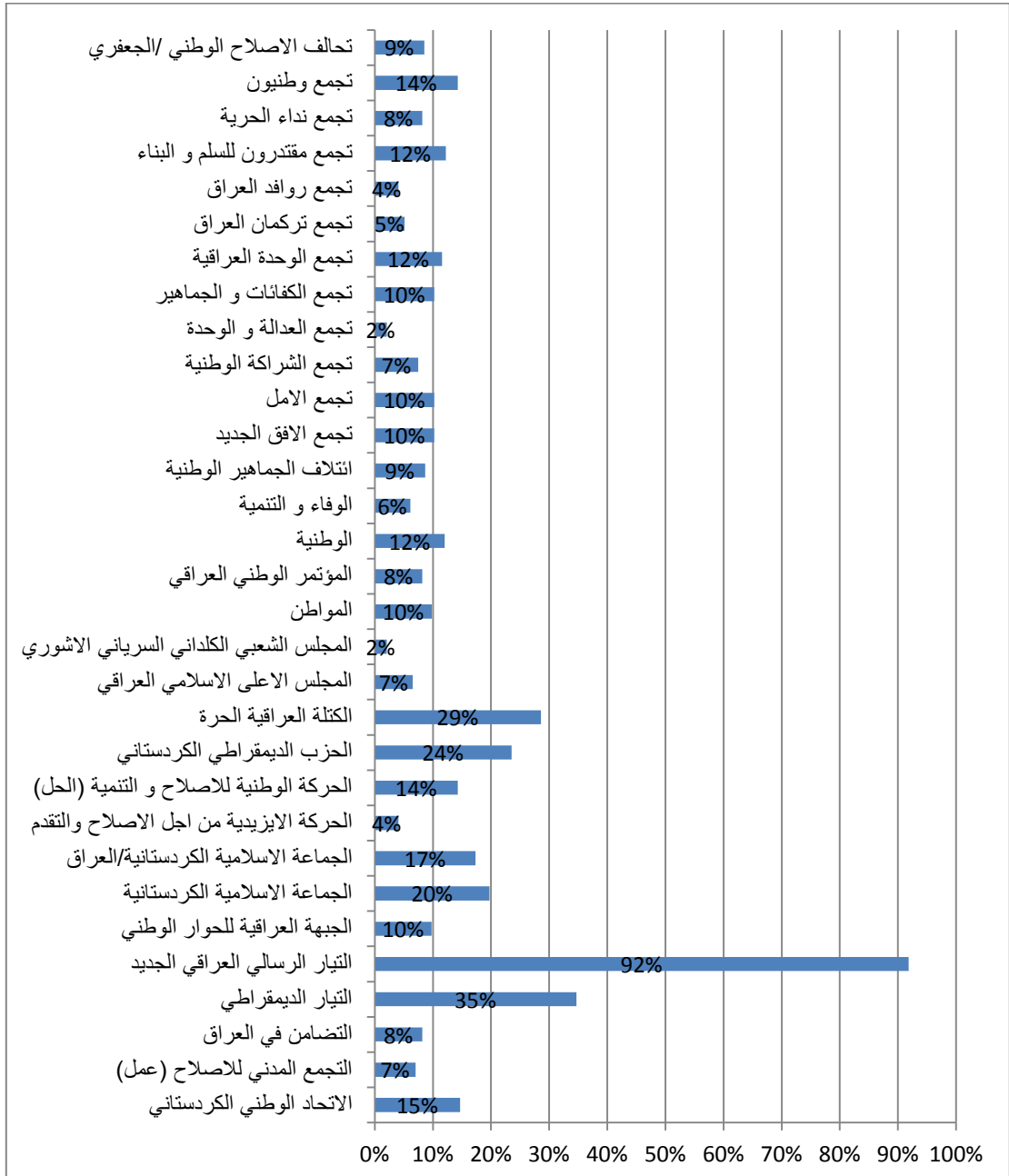
5. توزيع الغيابات بحسب الكيانات

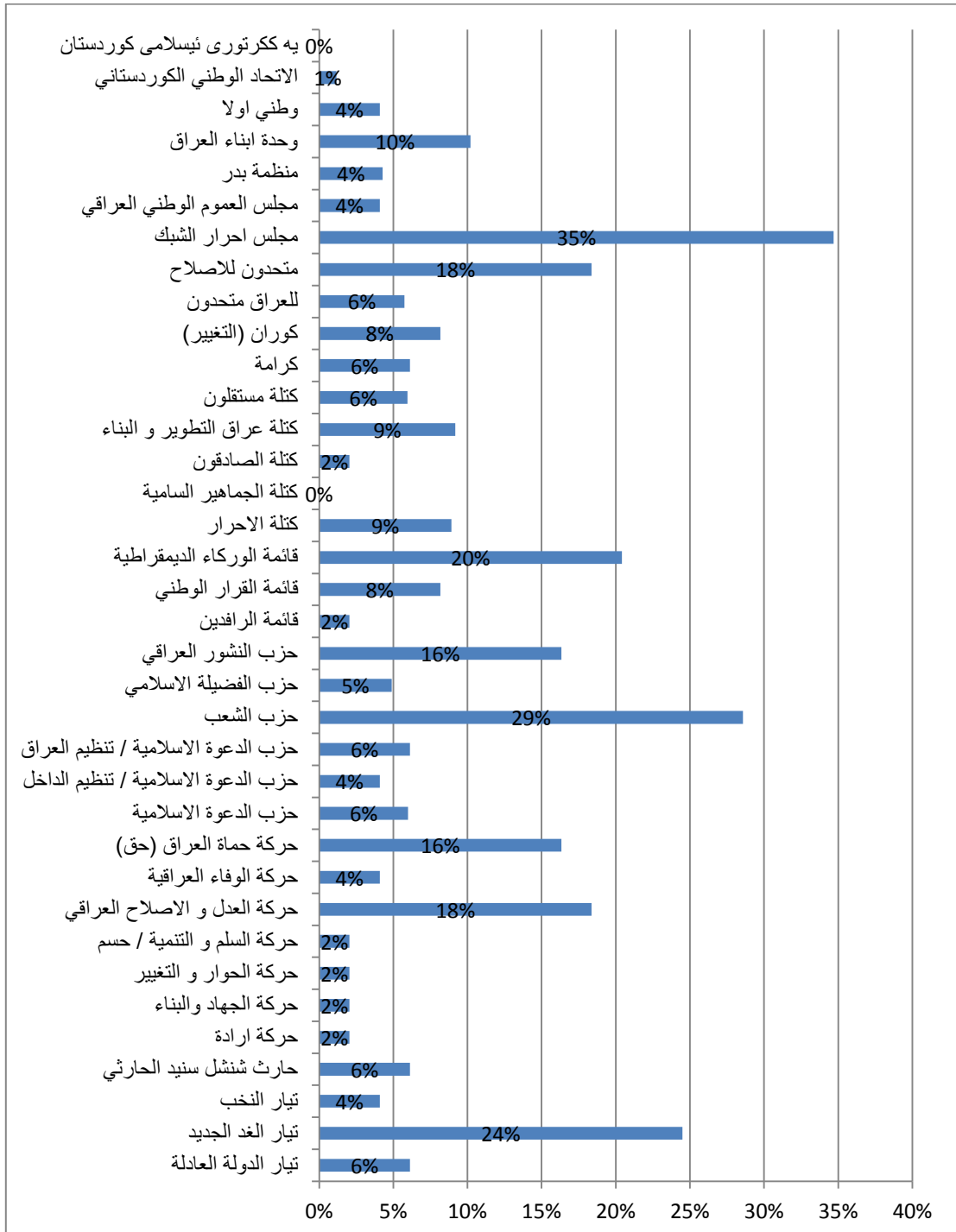




في هذه السنة التشريعية كيان واحد لم يسجل أي حالة غياب بدون عذر وهو كتلة الجماهير السامية والمتمثلة بنائب واحد هو عبد الرحمن حسن خالد اللويزي

6. النسبة المئوية لغياب الكيانات.





تصنيف الغيابات التراكمية بحسب الجنس

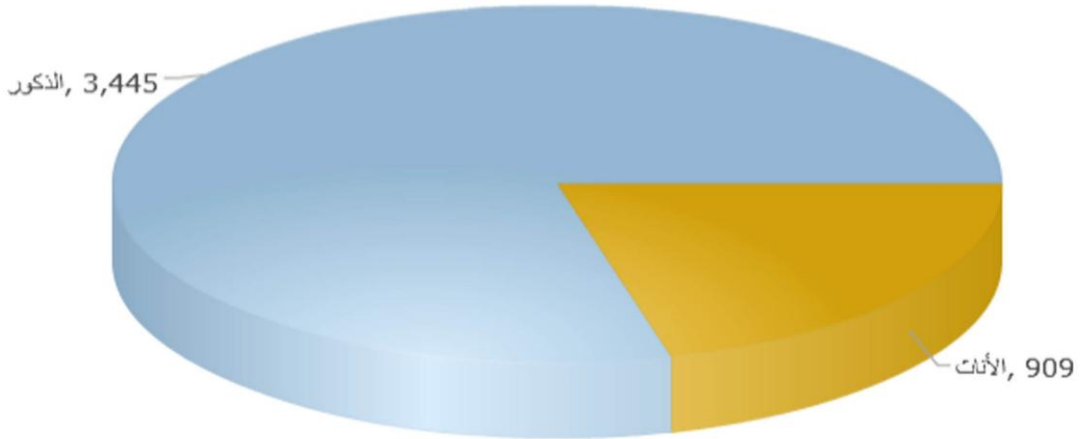
لم تزل النساء هن الأكثر التزاما وحضورا في جلسات المجلس إذ بلغت نسبة الغياب للنساء مقارنة بغياب الرجال على النحو الآتي: -

نسبة غياب النساء = ٣,٩ %

نسبة غياب الرجال = ٥,٢ %

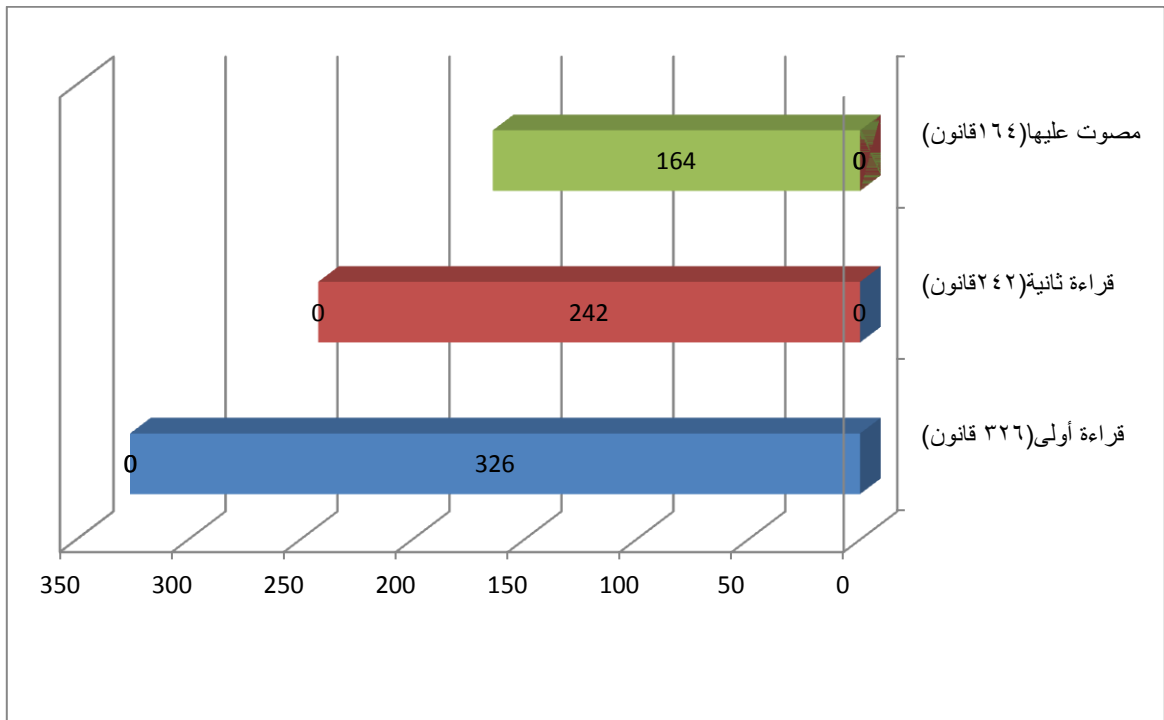
وتم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الغياب على عدد الجلسات الكلي على عدد الأعضاء بحسب الجنس في المجلس، وهذا يعني إن معدل غيابات الأعضاء من النساء لكل جلسة بلغ (٣,٣) فيما بلغ معدل غياب الرجال (١٢,٧) عضوا لكل جلسة.

شكل يوضح تراكم الغيابات بحسب الجنس



الاداء التشريعي

قبل المباشرة في عرض مخرجات الشهور الخاصة بهذا التقرير لا بد من استعراض الحركات التشريعية التراكمية التي عمل عليها المجلس منذ انطلاق اعماله في الجلسة الاولى من السنة التشريعية الاولى ولغاية نهاية السنة التشريعية الرابعة والتي تتضمن القراءتين الأولى والثانية والتصويتات:



ونلاحظ من المقارنة بين عدد القراءات الاولى والثانية ان هنالك (٨٤) قانوناً لم تزل عند القراءة الاولى ولم تعرض إلى القراءة الثانية، وأيضاً (٧٨) قانوناً قرأت قراءة ثانية ولم يتم التصويت عليها.

المخرجات التشريعية للسنة التشريعية الرابعة :

تصنيف القوانين

صنّف فريق المرصد القوانين المصوت عليها من قبل مجلس النواب خلال هذه السنة التي يغطيها التقرير بحسب وظيفتها على النحو الآتي:

العدد	تصنيف القانون
١٠	تعديلات على قوانين سابقة
١٥	قوانين تنظيمية
٠	الغاء قرارات
٤	اتفاقيات ومعاهدات

اما تفصيلات القوانين المصنفة فقد افردھا فريق المرصد في جداول منفردة لكل صنف على حده، وكما موضح في الجداول الآتية:

اولا: التعديلات على القوانين السابقة

رقم وتاريخ الجلسة	القانون الصادر	
ج(١٤) ١٧ - ٨ - ٢٠١٧	مقترح قانون التعديل العشرين لقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل والمقدم من لجنة التعليم العالي والبحث العلمي.	١
ج(١٦) ٢١ - ٨ - ٢٠١٧	مشروع قانون التعديل الاول لقانون العفو العام رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٦ والمقدم من اللجنة القانونية.	٢
ج(٣٠) ١٤/١١/٢٠١٧	مشروع قانون التعديل الثاني لقانون البنك المركزي العراقي الصادر بالامر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) والمقدم من اللجنتين المالية والاقتصاد والاستثمار.	٣

٤	تصويت المجلس على مشروع قانون التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ والمقدم من لجنتي القانونية و الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.	٤ / ٢٠١٨/١/١٤ ج
٥	تصويت المجلس على التعديل الاول لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣	٧ ج / ٢٠١٨/١/٢٢
٦	تصويت المجلس على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون انتخابات مجلس النواب رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ والمقدم من اللجنة القانونية.	ج ١٢ (٢٠١٨/٢/١١)
٧	- تصويت المجلس على مقترح تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية وخاصة الفقرة المتعلقة بانتخابات محافظة كركوك .	ج ١٣ ٢٠١٨/٣/٣
٨	تصويت المجلس على مقترح قانون التعديل الاول لقانون المختارين رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ والمقدم من اللجنة القانونية.	ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥
٩	تصويت المجلس على مقترح قانون التعديل الاول لقانون جهاز مكافحة الارهاب رقم ٣١ لسنة ٢٠١٦ والمقدم من لجنة الامن والدفاع.	ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥
١٠	تصويت المجلس على مقترح قانون التعديل الثاني لقانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزءا من اجسادهم جراء ممارسات النظام البائد رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ المعدل والمقدم من لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.	ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥

ثانيا: القوانين التنظيمية

رقم وتاريخ الجلسة	القانون الصادر	
ج(٣) ٨ - ٧ - ٢٠١٧	مشروع قانون شعار جمهورية العراق وختمها رقم (٨٥) لسنة ١٩٦٥ والمقدم من لجنتي الثقافة والاعلام والقانونية نظرا للتحويلات السياسية والاجتماعية التي حصلت في ضوء التغيير السياسي الجديد في العراق	١
ج(٦) ٢٠ - ٧ - ٢٠١٧	مشروع قانون مجلس الدولة والمقدم من اللجنة القانونية	٢
ج(٧) ٢٢ - ٧ - ٣٠١٧	مشروع قانون اصلاح النزلاء والمودعين والمقدم من لجان العمل والشؤون الاجتماعية والقانونية والامن والدفاع وحقوق الانسان	٣
ج(٨) ٢٤ - ٧ - ٢٠١٧	مشروع قانون الموازنة المعدلة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٧ والمقدم من اللجنة المالية لجنة الاقتصاد والاستثمار	٤
ج(١٠) ٣ - ٨ - ٢٠١٧	مشروع قانون تنظيم الوكالة التجارية والمقدم من لجنة الاقتصاد والاستثمار لغرض تنظيم اعمال الوكالة التجارية ومواكبة التطور الاقتصادي وضمان حقوق الوكيل العراقي وفسح المجال لتعامله مع القطاع العام اسوة بالقطاع الخاص وعدم تقييده بعدد معين من الوكالات التجارية.	٥
ج(١٠) ٣ - ٨ - ٢٠١٧	مشروع قانون الهيئة العراقية للاعتماد والمقدم من لجنة الاقتصاد والاستثمار من اجل تطوير القدرات العراقية الفنية العاملة في مجال البنية التحتية للجودة وتحسين كفاءة جودة الخدمات التي تقدمها جهات تقويم المطابقة ولبناء الثقة بالتقارير والشهادات التي تصدرها تلك الجهات.	٦
ج(١١) ٥ - ٨ - ٢٠١٧	مشروع قانون اقامة الاجانب والمقدم من لجنتي	٧

٢٠١٧	الامن والدفاع والقانونية	
ج(١٨) ١٤ - ٩ - ٢٠١٧	مقترح قانون تخليد تضحيات شهداء الحرب ضد عصابات داعش الارهابية وتسريع انجاز معاملاتهم والعناية الفائقة بجرحاهم والمقدم من لجنة الشهداء والضحايا والسجناء السياسيين.	٨
ج(١٨) ١٤ - ٩ - ٢٠١٧	مشروع قانون الري والمقدم من لجنة الزراعة والمياه والأهوار	٩
ج ١٣ ٢٠١٨/٣/٣	تصويت المجلس على مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨ من اجل اقرارها.	١٠
ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥	تصويت المجلس على مشروع قانون شركة النفط الوطنية العراقية والمقدم من لجنة النفط والطاقة والثروات الطبيعية.	١١
ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥	تصويت المجلس على مقترح قانون حماية المعلم والمدرسين والمشرفين والمرشدين التربويين.	١٢
ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥	تصويت المجلس على مقترح قانون بابل عاصمة العراق الحضارية والمقدم من لجان السياحة والآثار والثقافة والاعلام والقانونية.	١٣
ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥	تصويت المجلس على مقترح قانون سامراء عاصمة الثقافة الاسلامية والمقدم من لجنتي السياحة والآثار واللجنة القانونية.	١٤
ج ١٤ ٢٠١٨/٣/٥	تصويت المجلس على مقترح قانون مجلس النواب وتشكيلاته.	١٥

ثالثا: التصديقات والمعاهدات

رقم وتاريخ الجلسة	القانون الصادر	
ج(٨) ٢٤ - ٧ - ٢٠١٧	مشروع قانون تصديق وثائق مؤتمر بوخارست لسنة ٢٠٠٤ الملحقة بالاتفاقية البريدية العالمية والمقدم من لجان العلاقات الخارجية والخدمات والاعمار والمالية	١
ج(٣٠) ٢٠١٧/١١/١٤	مشروع قانون تصديق اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية الاسلامية الايرانية والمقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والاقتصاد والاستثمار.	٢
ج(٣٣) ٢٠١٧/١١/٢٠	مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية المتعلقة بالضمانات الدولية على المعدات المنقولة والبروتوكول الملحق بها بشأن المسائل التي تخص معدات الطائرات والأعلانات المكملة للانضمام اليها الخاصة بجمهورية العراق والمقدم من لجنتي العلاقات الخارجية والخدمات والأعمار	٣
ج(٣٣) ٢٠١٧/١١/٢٠	مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي رقم (٨٧) لسنة ١٩٤٨ و المقدم من قبل لجنة العلاقات الخارجية، لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة العمل والشؤون الاجتماعية.	٤

الحركات غير التشريعية :

تضمنت الحركات غير التشريعية العديد من الموضوعات

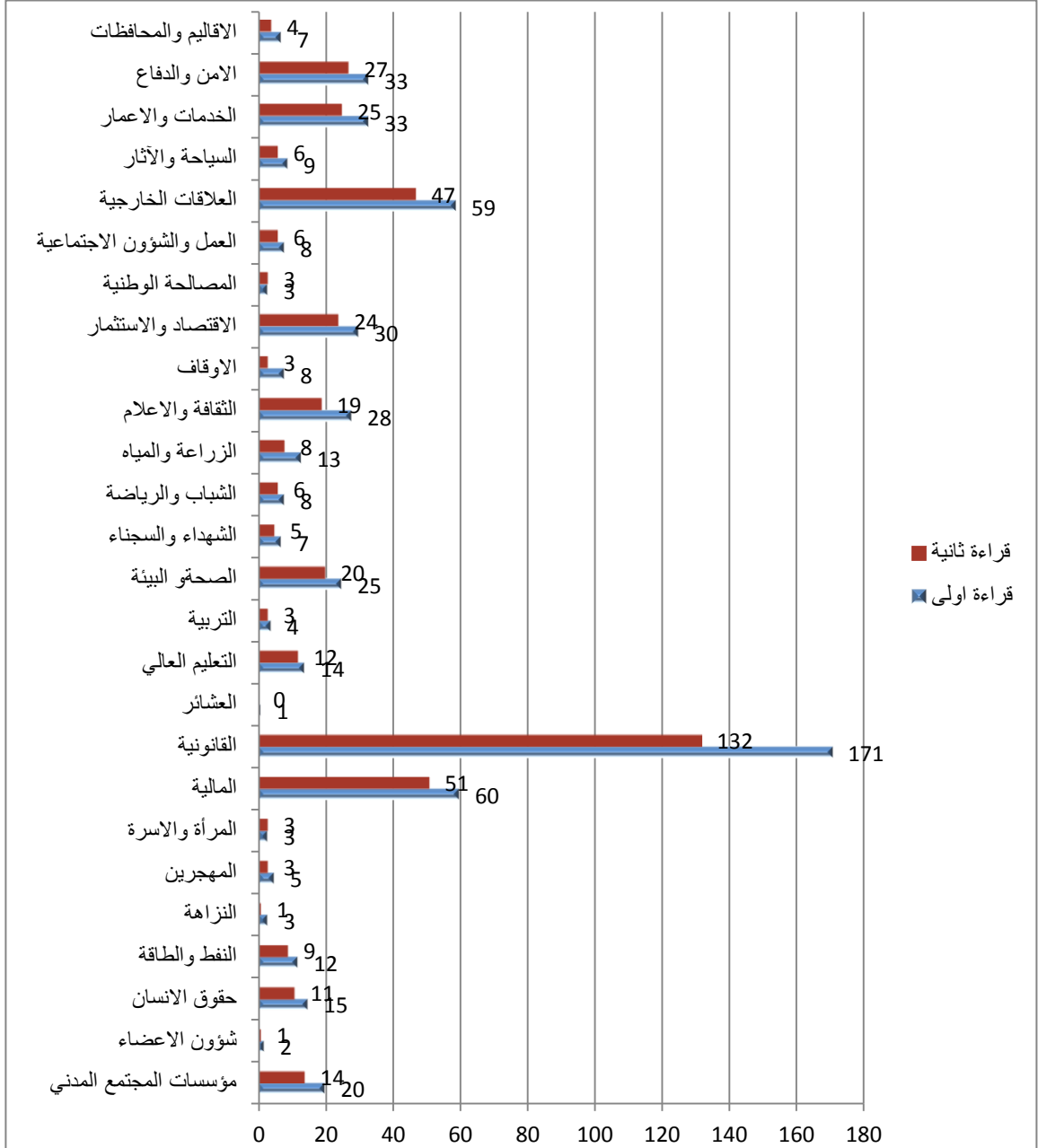
الموضوع	العدد
القرارات	٥١
التقارير	٩
التصويتات	١٤٧

عمل اللجان

تباينت نشاطات لجان المجلس تبايناً كبيراً، سواء على صعيد النشاطات التشريعية أو بقية النشاطات الأخرى التي تقع ضمن دائرة مسؤولياتها، وقد عمل فريق المرصد على تفصيل هذا التباين، وكالاتي:

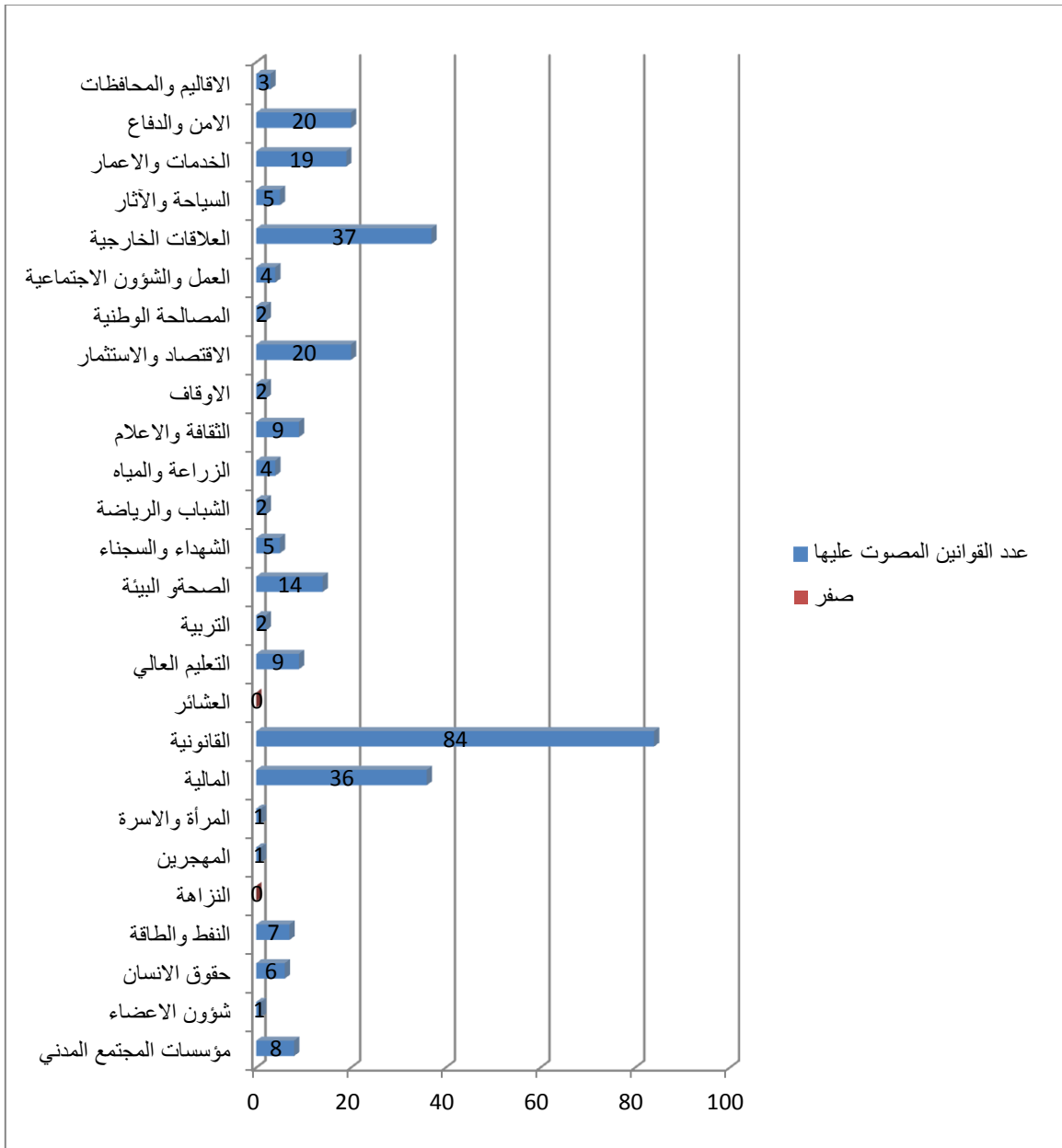
١. على صعيد الفعاليات التشريعية افرد التقرير رسماً بيانياً بالمشاريع والمقترحات التي أنجزت فيها القراءات الاولى والثانية مصنفة بحسب اللجان التي قدمت مسوداتها، وقد تبين بأن اللجان الأقل فاعلية بهذا الخصوص - مرتبة تصاعدياً من الأقل إلى الأكثر - هي لجان: (العشائر، شؤون الأعضاء، النزاهة، المرأة والأسرة، المصالحة والمساءلة، التربية، لجنة المهجرين والمرحّلين، الاقاليم والمحافظات، الأوقاف والشؤون الدينية، الشهداء والسجناء، العمل والشؤون الاجتماعية، الشباب والرياضة). ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النشاط لا تتحمله اللجنة، فربما أن الوزارات المعنية، كوزارة التربية أو الشباب والرياضة لم ترفع إلى البرلمان مشاريع قوانين، وكما في الشكل التالي.

المشاريع والمقترحات التي أنجزت فيها القراءات الاولى والثانية مصنفة بحسب اللجان



٢. أما بالنسبة للقوانين المصوت عليها فقد جاء نشاط اللجان فيها كما موضع في المخطط الآتي:

مخطط يصنف القوانين المصوت عليها بحسب اللجان



تفاصيل الدور الرقابي الاستضافة:

إذا جاز لنا ان نعد جلسات الاستضافة ضمن الجهد الرقابي لمجلس النواب - مع أن مفردة "الاستضافة" لم ترد في المادة الدستورية التي شرعت لعمل المجلس ولا في النظام الداخلي - فقد كانت الاستضافات على النحو الآتي:

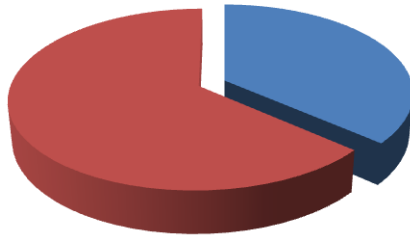
رقم وتاريخ الجلسة	الموضوع	المستضاف	
ج(١٣) ١٥ - ٨ - ٢٠١٧	استضافة	السيد مشعل بن فهم السلمي البرلمان العربي والوفد المرافق له.	١
ج(١٣) ١٥ - ٨ - ٢٠١٧	استضافة بمناسبة يوم الشباب العالمي	برلمان الشباب	٢
ج(٢٣) ٢٧ - ٩ - ٢٠١٧	مناقشة موضوع استفتاء الاقليم	رئيس الوزراء السيد حيدر العبادي	٣
٢٠١٨-٠١-٠٤/ج١	تحديد موعد الانتخابات	استضافة المجلس السادة رئيس وأعضاء مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.	٤
٢٠١٨/١/٢٢/ج٦	مناقشة كلما يتعلق بإجراء الانتخابات.	استضافة اللجنة الامنية العليا المختصة بأمن الانتخابات والسادة اعضاء مفوضية الانتخابات	٥
٢٠١٨/١/٣١/ج٩	مناقشة الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٨,	استضافة السيد حيدر العبادي رئيس مجلس الوزراء	٦

عدد الفقرات المنفذة وغير المنفذة

أعلن المجلس في جدول أعماله عن فقرات الجلسات وما تتضمن كل جلسة من جدول أعمال إذ بلغ مجموع الفقرات المعلنة (٥٦٢) فقرة نفذ منها (٢٠٤) فقرة في اليوم نفسه فيما رحلت (٣٥٨) فقرة إلى يوم آخر ولم يتسنى لنا متابعة الفقرات المرحلة لعدم متابعتها في الجلسات اللاحقة ما يعني إن المجلس يضع في أجندة الجلسة الواحدة ما لا تستوعبه الجلسة وما لا يستطيع تنفيذه.

نسبة الفقرات

غير المنفذة الى مجموع الفقرات الكلي ٦٠%



- عدد الفقرات المنفذة (٢٠٤)
- عدد الفقرات غير المنفذة (٣٥٨)

مخالفات مستمرة

سجل فريق الموصل عدم معالجة مجلس النواب للمخالفات الآتية على الرغم من التنبيه إليها في تقارير المرصد السابقة.

أولاً: استمرار عملية توزيع الأعضاء على اللجان البرلمانية من دون محددات واضحة فعلى الرغم من أن المادة (٧٣) من النظام الداخلية تنص على ان «تتكون كل لجنة من اللجان الدائمة من عدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن سبعة اعضاء، ولا يزيد عن سبعة عشر عضواً»، نجد بأن بعض اللجان فيها (٢١) نائباً بينما البعض الآخر لم يكتمل الحد الأدنى من عدد الأعضاء فعدد أعضاء لجنة والشباب والرياضة (٥) أعضاء فقط، وعدد اعضاء لجان (السياحة والآثار) و(العمل والشؤون الاجتماعية) و(المرأة والاسرة والطفولة) (٦) أعضاء فقط، ولجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني اقتصر عدد اعضاءها على عضوين فقط.

ثانياً: استمرار مخالفة المجلس نظامه الداخلي بعدم توزيعه ١٠ نواب على اللجان الدائمة في المجلس .

ثالثاً: استمرار عدم اكتمال لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني،

رابعاً: استمرار خلو بعض اللجان من وجود الرجال كما في لجنة المرأة والأسرة والطفولة، كما خلت لجنة العشائر من وجود النساء.

خامساً: استمرار المجلس بعدم تضمين نظامه الداخلي المنشور على موقعه الرسمي، للتغييرات التي تم التصويت عليها من قبله.

سادساً: استمرار مخالفة هيئة الرئاسة للمادة (١٨) من النظام الداخلي للمجلس التي تنص:

(أولاً: ينشر الحضور والغياب في نشرة المجلس الاعتيادية وأحدي الصحف) اذ لم ينشر اسماء الاعضاء المتغيبيين في احدي الصحف اضافة الى عدم نشر الحضور لافي موقع المجلس ولا في الصحف.

سابعاً: استمرار افتقار النظام الداخلي في مادته ٧٥ للآلية التي تضبط التصويت داخل اللجان التي تتكون من اعضاء عددهم زوجيا مثل (٨-١٨) وكيفية الترجيح في حال تساوي المصوتين، وكما هو واضح في الجدول الآتي.

جدول باللجان ذات الاعداد الزوجية من الاعضاء	
اللجنة	عدد الاعضاء
الزراعة والمياه والاهوار	١٤
القانونية	١٨
التربية	١٦
التعليم العالي والبحث العلمي	١٦
الصحة والبيئة	١٨
الأوقاف والشؤون الدينية	٨
المرحليين والمهجرين المغتربين	١٠
الأقاليم والمحافظات الغير منتظمة بأقليم	١٠
الثقافة والأعلام	٨

ثامناً: استمرار المجلس بعدم التصويت على حساباته الختامية في مخالفة "مستمرة" للمادة (١٤٣) من النظام الداخلي: (يقوم القسم المالي في المجلس بإعداد الحسابات الختامية للمجلس، ويعرض على هيئة الرئاسة للموافقة عليه وإحالته إلى لجنة الشؤون المالية، وترفع اللجنة تقريراً بذلك للمجلس للمصادقة عليه).

رصد خاص (لائحة السلوك البرلماني)

سجل فريق المرصد النيابي العديد من الملاحظات اثناء حضوره جلسات المجلس يجد من الضرورة الاطلاع عليها من قبل رئاسة المجلس والأعضاء فضلا عن الرأي العام نلخص الابرز منها في ادناه:

- ١ - تتكرر حالة تواجد عدد غير قليل من النواب في كافتريا المجلس ومع ذلك لا يدخلون القاعة المخصصة للجلسات، الامر الذي استدعى رئيس المجلس في احدى الجلسات إلى قرع جرس بدأ الجلسة لأكثر من مرة من دون جدوى، ما اضطره إلى الذهاب بنفسه للكافتريا لحث النواب على حضور الجلسة بغية اكمال النصاب والتصويت على بعض مشاريع القوانين المعروضة في الجلسة.
- ٢- تكرر أيضاً تأخر العديد من النواب عن حضور الجلسات في وقتها المحدد والمعلن مما يضطر هيئة الرئاسة الى تأجيل بدأ الجلسات لمدة نصف ساعة لإكمال النصاب القانوني.
- ٣- سجل فريق المرصد تكرار مغادرة العديد من النواب قاعة الجلسات بعد تثبيت حضورهم بنصف ساعة على انعقاد الجلسة، مما يؤدي الى ارباك عمل الجلسة وعدم اكتمال النصاب.
- ٤- لم تستعمل رئاسة المجلس النظام الالكتروني في احتساب عدد الحاضرين والمصوتين اثناء انعقاد الجلسات مما ادى إلى الإرباك في سير الجلسات اذ يتم حساب الحاضرين او عدد المصوتين يدويا وهذا العمل يأخذ الكثير من وقت الجلسة فضلا عن ان هذه العملية تتكرر بعدد مرات التصويت التي تحدث في الجلسة الواحدة
- ٥- ان العد اليدوي عرضة للشك من النواب انفسهم وقد شهدت بعض الجلسات تشكيكات عدد من النواب بدقة العدد التي تجري للمصوتين مع أو ضد تشريع قانون ما، مما يضطر رئيس الجلسة إلى إعادة عملية العد اليدوي لعدد المصوتين من جديد. الأمر الذي يولد انطباعاً بأن تكون بعض عمليات تمرير القوانين او عدم تمريرها ناتجة عن عمليات عد غير دقيقة.
- ٦- لم تشهد جلسات مجلس النواب انجاز كامل الفقرات المدرجة على جدول الأعمال.
- ٧- لم يتسن لفريق المرصد معرفة نقاط النظام الصحيحة وغير الصحيحة اثناء مداخلات النواب لعدم تعليق رئيس المجلس على المداخلات والإشارة الى كونها صحيحة او غير صحيحة، وهو امر يتسبب باستخدام حق المداخلة تحت بند نقطة النظام في غير محله، مما يتسبب بالكثير من الارباك داخل الجسة.
- ٨- لم يتسن لفريق المرصد معرفة الاعضاء الذين يصوتون على القوانين والذين يمتنعون عن التصويت اثناء انعقاد جلسات المجلس والتصويت على القوانين .
- ٩- عدم نشر غياب وحضور الاعضاء بعد انتهاء الجلسات بشكل مباشر ونشرها بعد وقت طويل فضلا عن التعديلات التي تجرى على الغيابات المنشورة ابتداء.

مقارنة مجمل عمل المجلس خلال الفصول التشريعية من الدورة الانتخابية الثالثة

